



Distr.
GENERAL

A/36/631
28 October 1981

ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH/SPANISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والثلاثون
البندان ٣٧ و ٦٩ من جدول الأعمال

بدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادي
الدولي من أجل التنمية

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

رسالة مؤرخة في ٢٦ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨١ وموجهة
إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكندا والممثل الدائم
للمكسيك لدى الأمم المتحدة

وردت إلينا تعليمات من حكومتنا بأن نطلب اليكم أن تعدموا كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية
العامة تحت البندين ٣٧ و ٦٩ ، نص الموجز الذي أعده الرئيسان المشاركان للاجتماع الدولي
للتعاون والتنمية المعقود في كانون يومي ٢٢ و ٢٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨١ .

(توقيع) جيرار بلينتييه
الممثل الدائم لكندا لدى
الأمم المتحدة

(توقيع) هورفيريو مونيوز ليد و
الممثل الدائم للمكسيك لدى
الأمم المتحدة

مرفق

موجز أعدّه الرئيس المشارك للاجتماع
الدولي للتعاون والتنمية

- ١ - نحن ، الرئيسين المشاركين ، كان لنا عظيم الشرف في ترؤس اجتماع لرؤساء دول وحكومات توحى التركيز على العلاقات بين الشمال والجنوب ولا سيما المشاكل الاقتصادية الجديدة التي تواجه المجتمع الدولي . وحضر الأمين العام للأمم المتحدة الاجتماع بوصفه ضيفا خاصا .
- ٢ - ونحن نعتقد اعتقادا راسخا أن استعداد ٢٢ رئيسا ينتمون الى أكثر بلدان العالم نفوذا وتباينا الحضور الى كاتكون ومناقشة هذه القضايا يبرهن بوضوح ما يعلقونه عليها من أهمية وخطورة . وقد ارتؤى أن العلاقة بين الشمال والجنوب هي من أخطر التحديات التي ستواجهه في العقد القادم توازي في الأهمية صيانة السلم العالمي وترتبط به ، لكونها مسألة ذات أولوية ينبغي أن تحظى باهتمام جميع الحكومات .
- ٣ - وكانت الروح التي سادت بيننا ، عند النظر في هذه القضايا الأساسية ، بناءة وإيجابية للغاية . وكان واضحا منذ البداية أننا لم نحضر - والواقع أنه كان من الممكن ألا نحضر - لاتخاذ قرارات نيابة عن بقية العالم ، بل ان مهمتنا كانت بالاحرى ان نجعل لأسواتنا تأثير على أعلى مستوى بالنسبة الى القضايا الأساسية وأن نحدد المشاكل الرئيسية وأن نقيم ونشجع الحلول الممكنة.ولما كانت هذه غايتنا فقد تحدثنا بوضوح وصراحة الى بعضنا بعضا ولم نحاول تجنب القضايا الصعبة . كما لم نسمح لانفسنا بالتمادي في اتهام الآخرين أو في توجيه اللوم اليهم . ولم نقنع نفسي بشراك الهيروقراطية التقليدية أو نسمح لانفسنا بالتقيد بالمواقف الشكلية أو البلاغية بل ان المناخ طوال الاجتماع تميز بتقبل الآراء والنهج الجديدة والرغبة في الاستماع والتفهم . ونحن نعتقد أننا نجحنا مميا في ايجاد روح من الاعتداد والثقة الحقيقيين فيما بيننا .
- ٤ - وستمثل مهمتنا الآن في أن نضمن البناء على أساس هذه الثقة والتفاهم ، وفي أن ندفع هذا الزخم قدما الى المستقبل وأن نترجم الافكار الى عمل وتقدم بغية انعاش الاقتصاد العالمي والاسراع بتنمية البلدان النامية . وفي ضوء ذلك عقد رؤساء الدول والحكومات عزمهم بوضوح على التصدي للمشاكل على أساس عاجل في المؤسسات الدولية الموجودة حاليا لهذا الغرض ومواصلة ايلاء اهتمامهم الشخصي لهذه العملية .
- ٥ - وفضني عن القول أنه قد أعرب عن وجهات نظر مختلفة . ولم يكن من المتوقع أن تتطابق المصالح أو أن تكون النهج متماثلة بالضرورة فيما بين ٢٢ دولة متباينة تمام التباين . إلا أن ما استرعى انتباهنا بشدة هو المجالات العديدة للأولويات والأرضية المشتركة . وهكذا ، فإنه في حين اقترحت سبل مختلفة لحل المشاكل التي تواجهنا ، فقد كنا جميعا نشاطر في كل حالة تقريبا الأهداف الأساسية .

٦ - وقد سلّم جميع المشتركين بأهمية الترابط بالنسبة الى سير انتصاراتهم ، وهو ما ينعكس في أن الرخاء الاقتصادي لأي بلد أو مجموعة من البلدان يتوقف بصورة متزايدة على توفير ظروف النمو والاستقرار في الدول الأخرى . وكان الجميع على وعي بأن العديد من المشاكل الاقتصادية التي تحيط بكل منهم لا يمكن أن تحل إلا عن طريق العمل المشترك بين الدول ومن ثم فان تشجيع قيام تعاون دولي أو ثنائي ينطوي ، في هذه الزاوية ، على قدر كبير من المصالح الذاتية المتبادلة . وكان هناك اشتراك في الرأي القائل بأنه يجب النظر الى مشاكل التباين الاقتصادي بين الدول فسي المجتمع العالمي على أنها مسؤولية الجميع ولذلك فانها تتطلب عملاً جماعياً . وتم الاعراب عن الرأي القائل بأنه ليس في وسع أي بلد أو مجموعة بلدان التخلي عن مسؤولياتها ازاء اقتصاد عالمي متزايد التكامل . وفي هذا الصدد جرى الاعراب عن الأسف لتغيب الاتحاد السوفياتي عن الاجتماع .

٧ - وفي الوقت ذاته اعتبرت أهمية تعزيز وزيادة فعالية التعاون بين البلدان النامية عنصراً متزايد الأهمية في العلاقات الدولية . وأعرب العديد من المشتركين عن أسفهم ازاء مقدار الموارد المكرسة للأسلحة التي يمكن استخدامها على نحو أفضل لأغراض التنمية .

٨ - وتم التسليم بأن العديد من المشاكل عميقة ومعقدة ولا تخضع لحلول سريعة أو تبسيطية . كما أن الزعماء وقد أدركوا أن أهمهم فترة طويلة وصعبة قد التزموا بالعمل معاً في محاولة لا قاصمة نظام اقتصادي دولي جديد يصبح في وسع جميع الدول أن تحقق في إطاره إمكاناتها في ظل تكافؤ الفرص كما يصبح في وسع الدول النامية بصورة خاصة أن تنمو وتتطور وفقاً لقيمتها .

٩ - وأكد رؤساء الدول والحكومات استصوابهم لأن يتم في الأمم المتحدة ، ويشعور من الالحاح ، تأييد التوصل الى توافق في الآراء للبدء في مفاوضات عالمية على أساس الاتفاق المتبادل وفي ظروف تسمح بإمكانية احراز تقدم هام . وأصرت بعض البلدان على عدم المساس باختصاص الوكالات المتخصصة .

١٠ - وفيما يتعلق بالجوهري ركزنا على ما نرى أنه القضايا الرئيسية والتحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي والتي تندرج تحت العناوين التالية : الأمن الغذائي والتنمية الزراعية ، السلع الأساسية والتجارة والتصنيع والطاقة : القضايا النقدية والمالية . لقد كانت المناقشات طوال الاجتماع عملية ومباشرة وتطرت الى كل من النهج العامة والتفاصيل المحددة في كثير من الأحيان . وقد أوضحت هذه المناقشات وجود الإرادة السياسية لدى جميع المشتركين في اجتماع كانوا على السير قدما والقيام بعمل ما .

الأمن الغذائي والتنمية الزراعية

١١ - بينت المناقشات حول هذا الموضوع عدة مجالات عامة من التفاهم ووجهات نظر مشتركة فيما يتعلق بالمسائل الرئيسية التالية :

(أ) ان مظاهر الجوع المستمرة والواسعة تتعارض تماما ومستوى التنمية الذي يلفه الاقتصاد العالمي ، وتتعارض على وجه الخصوص والقدرة الحالية على انتاج الاغذية ، ويجب استئصال الجوع في أقصر فترة ممكنة . ومن الواضح ان هذا الهدف هو التزام يقع على عاتق المجتمع الدولي ، ويشكل أولوية عليا على المستوى الوطني وفي ميدان التعاون الدولي .

(ب) ان الجهد الداخلي المتصل والطويل الأمد من جانب البلدان النامية لبلوغ الاكتفاء الذاتي المتزايد في انتاج الاغذية هو العنصر الأساسي في ايجاد حل حقيقي لمشكلة الجوع . غير أن هذا الجهد يتطلب دعما تقنيا وماليا دوليا يأتي في حينه وبكميات كافية ، ويقدم بالتنسيق مع السياسات والاستراتيجيات الداخلية .

(ج) وعلى البلدان النامية أولا أن تحدد وتنفذ ، بدعم دولي واف وفعال ، استراتيجيات غذائية وطنية تغطي الدورة الكاملة لانتاج الاغذية ، من الانتاج الى التوزيع والاستهلاك وتشمل اتخاذ اجراءات فعالة لصالح التنمية الريفية ، وذلك بزيادة دخول منتجي الاغذية الذين هم ، وهذا أمر يندرج على مفارقة ، من أشد الناس تأثرا بالجوع .

(د) ينبغي اعتبار المعونات الغذائية كأداة مؤتمتة في الحالات الطارئة ، ورغم أن من الممكن أن تستمر هذه الحالات في الوجود على مدى السنوات القادمة ، وربما على نطاق أوسع للأسف ، فان المعونات الغذائية ينبغي ألا تستخدم كمعوض دائم عن التنمية اللازمة للانتاج الغذائي المطلوب في البلدان النامية ذاتها .

(هـ) ان معدل نمو السكان في بعض البلدان النامية يؤدي الى زيادات في الطلب على الأغذية تصعب تلبيتها . وأظهرت تجربة عدد معين من البلدان ان تطوير سياسة سكانية يساعد في حل بعض أشد أوجه مشكلة الاغذية حدة .

(و) ان أعمال المنظمات الغذائية والزراعية الدولية العاملة داخل اطار الامم المتحدة يحتاج الى استعراض بغية تجنب ازدواج العمل ، واستخدام الموارد المتوافرة استخداما أكثر فعالية ، وتحسين كفاءتها العامة .

١٢ - ونذكر عدد من النقاط الأخرى في سياق المناقشة ، وكان من الأكثر أهمية بينها ما يلي :

(أ) ينبغي اعداد برنامج طويل الاجل موجه نحو استئصال الجوع بحلول العام ٢٠٠٠ . يتضمن عنصرى الجهد الداخلي والتعاون الدولي .

- (ب) يمكن اتخاذ عدد من الخطوات لتحسين فعالية آليات الأمن الغذائي . ومن بين هذه الخطوات التفاوض على اتفاق دولي جديد للحبوب ، وتنسيق الاحتياطات الغذائية الوطنية وتوسيع احتياطي الطوارئ الدولي من الاغذية ، مع زيادة امكانية توقع المساهمات فيه واستمراريتها وانشاء احتياطات تكفي لسد الحاجات الى الأمن الغذائي للبلدان النامية وخاصة لأقلها نموا .
- (ج) يمكن ارسال أفرقة عمل من بلدان متقدمة النمو الى بلدان نامية بمساعدة الأخيرة في تطوير وتنفيذ برامج زراعية ونشر تقنيات زراعية عالية الانتاجية نشرا فعالا .
- (د) ان لظروف التجارة الدولية أيضا تأثيرا كبيرا في الحالة الزراعية والغذائية للبلدان النامية . وتعميق الحواجز التجارية المقامة في وجه المنتجات الزراعية نمو النشاط الزراعي وبلوغ أهداف الأمن الغذائي .
- (هـ) ان اقامة " مرفق غذائي " في الآونة الأخيرة ضمن مخطط التمويل التعويضي فسي صندوق النقد الدولي تشكل خطوة هامة . الا أنه من الضروري في المستقبل أن تكون الموارد المخصصة وشروط اتاحة هذه الموارد أكثر انسجاما وحاجات البلدان النامية المستوردة للاغذية .
- (و) يتطلب الصندوق الدولي للتنمية الزراعية انماشا فوريا لموارده لكي يتمكن من أن يواصل عملياته دون انقطاع .

السلع الأساسية والتجارة والتصنيع

- ١٣ - تطرق المشتركون الى مجموعة كبيرة من المشاكل تحت هذا البند .
- ١٤ - وقد اتفقوا ، بعد أن لاحظوا التقدم البطيء في تنفيذ البرنامج المتكامل للسلع الأساسية في الاونكتاد ، وخاصة في التفاوض على اتفاقات سلعية جديدة ، على الحاجة الى اكمال الاجراءات الرامية الى تشفيل الصندوق المشترك . وبما أن الإيرادات من صادرات السلع هو ذات أهمية أساسية للنمو والاستقرار الاقتصادي في البلدان النامية ، فقد اقترحت مجموعة من النهج الممكنة من بينها بذل المزيد من الجهود المكثفة للتفاوض على اتفاقات دولية فعالة لتثبيت أسعار السلع الأساسية ، وتدابير أخرى تهدف الى تثبيت إيرادات البلدان النامية من صادرات السلع الأساسية .
- ١٥ - وتم التسليم أيضا بالحاجة الى تحسين النظام المعمم للافضليات بالنسبة الى البلدان النامية ، وكذلك بالحاجة الى مواصلة الحكومات بذل الجهود لمقاومة الضغوط الحمائية .
- ١٦ - وأشار مشتركون عديدون الى المساهمة التي يستطيع أن يقدمها الاجتماع الوزاري لمجموعة " الفات " ، الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، المقترح عقده في عام ١٩٨٢ في تناول مشاكل التجارة في البلدان النامية ، بما فيها الحواجز في وجه الاتجار بالمنتجات الزراعية والعقبات التي توضع في وجه قيامها بمزيد من التجهيز لصادراتها من المواد الخام .

١٧ - وأشار عدد من المشتركين إلى أهمية تصنيع البلدان النامية والمساهمة التي يمكن أن تقدمها التجارة المتزايدة في اتجاه تحقيق هذا الهدف . وذكرت إعادة تشكيل هيكل صناعات البلدان المتقدمة النمو بوصفها ذات صلة بهذا الهدف ، مثلها في ذلك مثل الخروج بنتيجة إيجابية من إعادة التفاوض على اتفاق الانسجة المتعددة .

١٨ - وأثيرت أيضا ضرورة مساعدة البلدان النامية في تحسين هيكلها الأساسية بما فيها مرافق النقل والتخزين ، وقدم اقتراح بتعبئة الموارد لهذا الغرض .

الطاقة

١٩ - تم التسليم بأن الطاقة هي احد مجالات المشاكل الرئيسية في الثمانينات التي يجب التصدي لها بصورة جديّة وعاجلة . ووصفت المشكلة بأنها عالمية أكثر منها مجرد قضية بين الشمال والجنوب .

٢٠ - وضمنا لانتقال منظم من عصر الهيدروكربونيات إلى عصر مصادر الطاقة المتنوعة ، تمت الإشارة إلى الاقتراح الداعي إلى خطة عالمية للطاقة كإطار يوفر نهجا شاملا يضم هذه العنصر المعقدة ، وجرى الاعراب عن اهتمام بهذا الاقتراح .

٢١ - وأشير في المناقشة أيضا إلى المساهمة الممكنة لمشاريع الطاقة الإقليمية .

٢٢ - وتم أيضا التسليم بأن على البلدان المستهلكة الرئيسية للنفط أن تواظب على الاقتصاد في استهلاك الطاقة ، وأن تطوير المصادر الجديدة والمتجددة للطاقة يحتاج أيضا إلى توكيد ، حسبما اتفق عليه في مؤتمر نيروبي الأخير .

٢٣ - وتم التشديد في المناقشة على المشكلة الخطيرة التي تواجهها البلدان النامية في تسديد التكاليف الكبيرة لاستيراد الطاقة التي تمثل بالنسبة إلى الكثير منها جزءا كبيرا من حصائلها المحدودة من القطع الاجنبي .

٢٤ - وجرى التأكيد على الحاجة إلى زيادة الاستثمار في الطاقة ، من المصادر الخاصة والرسمية كليهما ، في البلدان النامية . وأعرب الكثيرون من المشتركين عن دعمهم لتوسيع الاقراض من أجل توفير الطاقة في البلدان النامية من قبل البنك الدولي ، ونودي في هذا الصدد بإنشاء هيئة تابعة معنية بالطاقة .

المسائل النقدية والمالية

٢٥ - استعرض المشاركون الصعوبات المالية التي تواجهها البلدان النامية بصددها العجز في موازين مدفوعاتها ، وعبء خدمة الديون واحتياجاتها من التمويل لاغراض التنمية .

- ٢٦ - وناقشوا شروط وصول البلدان النامية الى مختلف مصادر التمويل ، ودور المؤسسات المتعددة الاطراف ذات الصلة ، وخاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في ضوء المشاكل الاقتصادية والمالية الراهنة التي تواجه البلدان النامية .
- ٢٧ - وشملت النقاط التي أثارها بعض المشتركين في المناقشة أثر الاسعار المرتفعة للفائدة وخلق وتوزيع السيولة ، ودور حقوق السحب الخاصة كأحد الاصول الرئيسية للاحتياطي ودورها في تمويل التنمية ، ومشروعية صندوق النقد الدولي ، وعملية اتخاذ القرارات في المؤسسات المالية الدولية ، والوصول الى أسواق رأس المال ، ودور كل من المصادر الخاصة والرسمية للرأسمال الخارجي في تمويل التنمية .
- ٢٨ - وقد أحيط علما بعدة اقتراحات لتحسين التعاون الدولي .